

# الحاسوب (ترجمة غير علمية لل (computer)

معروف علمياً أن الجهات الأكاديمية والبحثية ومراكز الدراسات بتخصصاتها العلمية المختلفة في المعاهد التخصصية وفي الكليات والجامعات معنية أساساً بالبحث عن الترجمات العلمية والحقيقية لكثير من معاجم اللغات!!! وخاصة للبحوث الأكاديمية لمراكز دراسات المتخصصين كمصطلحات في كل التخصصات وهم معيونون بشكل مباشر وأساسي في إغناء المجتمعات غير المعنية والمتخصصة بمراكز البحث بكثير من المفاهيم والمصطلحات العلمية الحقيقية من واقع تميزهم (المرترجين) في شتى العلوم والتخصصات والتقنيات وإنعكاس تلك الترجمات على المجتمعات، زيادة لتلقي وانتشار العلوم والمعارف والحضارات والثقافات بين الشعوب، بما يحقق تكاملاً معرفياً إنسانياً في كوكب الأرض.



أنيس محمد صالح

وما يحز في نفسي أن كثيراً من مراكز البحوث والدراسات العربية بالشرق الأوسط ( وإن لم تكن جميعها ) هي لا تعدو كونها مراكز دراسات تقليدية لعلوم هي ليست لنا!!! ولكتب ومسميات علمية تاتيها معمولة مكتشفة مكتوبة جاهزة وبلغات أجنبية!!! ولا نملك نحن إمكانية الاكتشاف؟؟؟ لتطبيقات ومكتشفات علمية تساعد في تطور ونمو العلوم والحضارات في مجتمعاتنا العربية، التي أتمتت دائما بالعجز والفقر العلمي، وفي علوم الله جل جلاله في خلق السموات والأرض وفي خلق الإنسان نفسه.. خدمة للإنسانية والبشرية؟؟؟

وقد اقتصر جهد كل المتخصصين ومراكز البحث والدراسات والترجمات العربية، على دراسات وأبحاث وكتب علمية تاتيها أساساً من الخارج!!! لتعلمها لأبنائنا كما هي... وتظل الترجمات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية... تحتل الأهمية القصوى لماوية باقي أجزاء العالم المتحضر، ولتبيين للعالم الخارجي بأن لدينا الإمكانيات (على الأقل) في عكس ترجمات علمية دقيقة حقيقية تبين فهمنا لتطبيقاتهم وكتبهم العلمية واكتشافاتهم... والتي نعلمها لأبنائنا في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات العربية (بشكل تقليدي) دونما أية تدخلات منا فيما يكشوفونه!!!

ومنذ زمن إدخال تقنية ال (computer) إلى منطقة الشرق الأوسط كتقنية مكشوفة جديدة، ظلت مراكز البحث والدراسات في الشرق الأوسط تبحث له عن ترجمة إلى اللغة العربية... ليتداولها الناس وليعلموا لأبنائنا في المعاهد المتخصصة والكليات العلمية... ولعكس ترجمة علمية حقيقية للمهام التي يقوم عليها ال (computer)... ونحنما جات الترجمة (الحاسوب) لم تكن برأيي الشخصي ترجمة علمية دقيقة!!!

وبالتأمل حول الخصائص التي يقوم بها ال (comp-ter)، وجدت أن كلمة الحاسوب لا تحقق الوظيفة التي يقوم عليها، بل وجدت إن الترجمة الحقيقية للحاسوب باللغة الإنجليزية هي كلمة (calculator)، لأنه يعني بلغة الأرقام والأعداد والخصائص... فهو بالضرورة يحقق الترجمة والوظيفة للحاسوب.

وتعالوا معا ليبحث عن الترجمة الحقيقية والعلمية والواقعية عن طريق الوسائل المتاحة لمعرفة الوظيفة التي يقوم بها ال (computer)، والتي يحقق من خلالها ثلاث مهمات رئيسية... وهي:

- 1 - الكتابة، كوسيلة تقوم أساساً بالتعامل مع حروف أجنبية بأي لغة كانت.

# قدرة المجتمع المدني ومنظماتها على إنجاز التنمية في المجتمعات

يتواصل الحديث في الآونة الأخيرة عن أهمية المجتمع المدني كونه الوسيلة للتمثيل المباشر لإرادة المواطنين العاديين والطريق الحقيقي للإصلاح الذي لا يأتي إلا بوجود مجتمع مدني فاعل كإحدى الروافد المهمة في تعزيز الديمقراطية الحقيقية وتفعيل الوعي بأهمية الحراك الديمقراطي الواعي داخل المجتمع، والتفسير المبسط لمفهوم المجتمع المدني هو المجتمع المتحضر فلا سلطة فيه للعسكر ولا القبيلة بينما المقابل المختلف عنه والمضاد له هو المجتمع القبلي، ويقصد بالمجتمع المدني هو سيادة الثقافة المدنية التي تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية.

المجتمع المدني مصطلح يشير إلى العمل الجماعي الذي يتسم بالإرادة والقيم المشتركة والمتبادلة للإسهام في عملية التنمية والتغيير، ويتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظيم العلاقة بينه وبين الدولة.



حنان محمد فارح

يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة من المنظمات الأهلية التي كسرت الاحتكار الحكومي للعلم العام وأصبحت عوناً وسندا للأطمان وأوجدت آليات متعددة في خدمة المجتمع بضرورة إحداث تنمية مستدامة والوصول إلى أفقر الفقراء وإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين بعد أسبها من أن تقوم بهذا الدور المؤسسات الحكومية التي تحكمها البيروقراطية وقواعد مؤسساتية صارمة وتمكنت من استشعار الحاجات الإنسانية للمجتمع، وتحاول رغم القيود المفروضة عليها في البلدان النامية أن تكون الأكثر قدرة على قيادة عملية التنمية في ظل حكومات وأحزاب سياسية مشغولة بالصراعات والنزاعات حول السلطة.

منظمات المجتمع المدني هي المؤسسات التطوعية (الجمعيات، المراكز، الأندية، المؤسسات، الاتحادات، هيئات، روابط، نقابات) التي تعمل باستقلالية عن الدولة ويمتد عن العمل الحزبي فلا تسعى للوصول إلى السلطة إنما تمارس دور الرقيب والمساعد في ذات الوقت على السياسات الخاصة بالحكومات، وتنجز ما مجرت عنه الحكومات في التنمية المجتمعية، ومجالات عملها متعددة منها: الحفاظ على البيئة، إزالة الفقر، حماية الأطفال،

مكافحة الإرهاب، مكافحة الفساد، مناهضة التمييز العرقي، تحقيق المواطنة التساوية، الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة، حل النزاعات، رفع الوعي الصحي، تسهيل المشاريع الصغيرة للأفراد، رفع الكفاءات والقدرات البشرية.

لقد برزت في السنوات الأخيرة المنظمات الأهلية - غير الحكومية- كفاعل رئيسي في عملية البناء والتنمية وملاذ المجال الاجتماعي ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية وتعمل على تعزيز المجتمع المدني عبر حل مشاكل البلد وترسيخ سلطة النظام والقانون وتطوير الديمقراطية وبيوما تحقق منظمات المجتمع المدني نتائج باهرة في عدد من المجالات الحيوية التي لها صلة مباشرة بحياة الإنسان رغم محدودية نشاطاتها واتكالا على العمل الفردي وعدم إقامة تحالفات للعمل على نطاق أكثر اتساعاً ويستهدف المجتمع ككل.

وعلى أية حال فإن تحليل دور المجتمع المدني بمنظوماته وبعده وحدوده وتقييم مدى فاعليته مرون طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة متبلورة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الطرفين أم علاقة ما زالت في طور التشكل، وتتجاهلها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية؟

# قراءة لظاهرة العنف والتكفير في المشهد السعودي

أعلنت وزارة الداخلية السعودية مؤخرًا عن قائمة تضم 85 مطلوبًا وهذه القائمة هي الأكبر عددا منذ اندلاع أحداث العنف بالمملكة عام 2003م حيث يفوق عددها عدد المطلوبين في القوائم الثلاث التي سبق الإعلان عنها على مدى خمس سنوات والتي استطاعت الأجهزة الأمنية القضاء على معظم المذكورين فيها، وقد أصدرت منظمة الشرطة الدولية الانتربول تعميم دولياً هو الأول من نوعه بخصوص ملاحقة 85 شخصًا قالت إنهم إرهابيون مشتبه بانتمائهما لتنظيم القاعدة وقال الأمين العام لمنظمة الشرطة الدولية معلقاً على ذلك بأنه «لم يسبق أن قام الانتربول بطلب ملاحقة مثل هذا العدد الكبير من الأشخاص الخطيرين في وقت واحد».

الجديد في هذه القائمة الأخيرة عن سابقتها أنها ضمت ما لا يقل عن تسعة أشخاص عادوا من معتقل غوانتانامو وخضعوا بعد عودتهم لعدد من البرامج الإرشادية والمناصحة من أجل تأهيلهم للانخراط في المجتمع ولكنهم عادوا من جديد.

## حسن بن سالم

يتراوح متوسط أعمار المطلوبين في القائمة ما بين 20 و35 سنة أي أن عددا ليس القليل منهم لا يتعمون عمريا إلى مرحلة الجهاد الأفغاني وإنما هم نتاج أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما سبقتها من إعلان زعيم تنظيم القاعدة في نهاية التسعينات شن الحرب على المصالح الأمريكية خصوصا أن بعض من ذكروا في القائمة لم يتجاوز أعمارهم الثانية عشرة أثناء أحداث الحادي عشر من سبتمبر!

هؤلاء الشباب المغر بهم قد نفذوا على ثقافة العنف والبغض والكراهة لكل ما له صلة بالغرب عموما وبأمريكا خصوصا بعد أن كانت بوصلة العنف لسلفهم تتجه لعدو مختلف نتيجة الحرب الأفغانية والشيثانية.

إن ورود أسماء أفراد في سن مبكرة في مثل هذه القوائم ينذر بالعديد من المخاطر من أهمها تشكّل جيل انتحاري قابل للتحول إلى قتال بشري في أي لحظة وذلك لافتقارهم لأي مكتسبات شخصية تذكر داخل التيار الجهادي سواء على الصعيد العلمي أو الإعلامي أو الميداني، لذلك تحرص الجهات المعنية على صناعة مجتمعات تعيش في عزلة عن جميع المتغيرات الحادثة في المحيط الاجتماعي العام بحيث يكونون قادرين على إبقائهم تحت سيطرة الخطاب الجهادي لأطول فترة ممكنة حتى يتم شحنهم بمبادئ التضحية والفداء ضد أوطانهم ومجتمعاتهم!

هذه المجموعة تعيدنا مجددا للحديث عن التساؤل الكبير الذي لا يزال أكثرنا يثيره من حين لآخر وهو هل سينتهي العنف؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول إن ظاهرة العنف والتكفير لدينا لم تكن مجرد ردة فعل فحسب لما يجري من تغيرات وأحداث على أرض الواقع بل إن ثمة تظنيرا وتأصيلا وتعميدا يشرع للعنف والإرهاب وهذه الشرعية قد تم تغذية أفكارها وآرائها من نتاج سلفي يضم في طياته ألوانا متنوعة من ضروب التشدد والتكفير والذي تطور مروراً بعدد من المراحل والأحداث بنصوص وقولنا أشبه ما تكون بخزان بارود قابل للانفجار في أي لحظة!

لقد تمكنت الأجهزة الأمنية من تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على الأهم ولذا تمكنتا على المستوى الفكري والعقدي من المقابل وهو الفكر الجهادي المنبني للعنف والتكفير؟! لا شك أن ثمة بوئا شامعا بين ما تم تحقيقه من نجاحات على المستوى الأمني في مقابل ما يمكن ذكره من نجاحات على الصعيد الفكري وذلك لأن الفكر الغدني للتعريف والتشدد هو فكر يعيش بيننا منذ أمد بعيد وليس بورد أو دخيل علينا كما قد ينظر له البعض، ويظهر ذلك جليا بالنظر في الآراء والنصوص والفتاوى التي يستند إليها دعاة العنف في قضايا الولاء والبراء وتكفير الحكام والتعامل مع الآخر الكافر في كتبهم وأبيادهم، فتمن نجد أنها ذات النصوص والفتاوى التي تدرس في حلق أهل العلم، فهؤلاء الذين انخرطوا

في التيارات المتشدة قد تخرجوا من بعض تلك الحلقا فهم لم يأتوا ببذع من القول كما يقال، فإطلاق الوصف لما يحمله هذا الفكر من آراء ومعتقدات بالشذوذ هو قول ليس في محله خاصة أننا نستخدم ذات الآراء والنصوص ولكننا نعتبرها بأنها عقيدة صحيحة عند استخدامنا لها وإن استخدمنا أهل العنف قلنا إنها فكر شاذ ومنحرف!!

لقد استعنت على فتوى صوتية قبل عدة أشهر لأحد كبار العلماء لدينا ومن الشهود لهم بالتكفير والبلزلة والمكائنة العلمية وهو أحد أبرز تلامذة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله فقد سئل من بعض طلبة العلم من إحدى الدول العربية السؤال التالي: هل يجوز لنا أن نمدح حكامنا مع كونهم لا يمنعون عبادة القبور والأضرحة ولا يمنعون عمل السحر وهم يحكمون بالقوانين الوضعية ومع ذلك كله هل يجب على المسلم أن يمدحهم؟ الإجابة: «إذا كانوا يقرنون عبادة القبور فهم مشركون وإن كانوا يقرنون السحرة فهم ليسوا مسلمين من أقر الشرك فهو مشرك إذا كانوا يرضون بعبادة القبور فهؤلاء مرتدون وأما من يعمل المعاصي التي دون الشرك فهذا ظالم لا يجوز الخروج عليه، أما الكافر فيجوز الخروج عليه مع القدرة ووجود البديل المسلم وكون الكفر صريحا واضحا لا يس فيه» مثل هذه الفتاوى لا شك أن لها دورا كبيرا في تغذية الفكر الجهادي بقضايا التكفير والتكفير بالمشرك ولو كانت هذه الفتوى صادرة من أحد أتباع هذا الفكر لاتهمناه بالخارجية والدعوة للعنف!

هذا القضية دعونا لإعادة النظر مجددا تجاه ما تتضمنه المناهج التعليمية في المدارس والجامعات الشرعية وكذلك ما يتم طرحه في المحاضرات والدروس الشرعية والفتاوى عبر أشرطة الكاسيت ومواقع الانترنت والتي تصنع توجهنا أحيادا تميل للعنف والتشدد وترفض التسامح مع المختلف فكريا وثقافيا.

لقد تبني بعض الكتاب في الآونة الأخيرة تجاه المذكورين في هذه القوائم الشعار القتال بأنه لا حرية لأعداء الحرية وأن العنف يواجده بعنف مته ولقد أثبت التجارب من حولنا فشل تلك الأساليب التي تولد مزيدا من العنف بينما المطلوب هو المحاكمة العادلة لكل من ثبت تورطه في قضايا العنف والتكفير ولقد بدأت المحاكم الشرعية لدينا بمحاكمة أعداد كبيرة من أولئك المتورطين والمتهمين بقضايا الإرهاب والتي سيكون لها دور كبير في محاصرة ذلك الفكر، وأما المتأثرون والذين قد يكون لديهم تعاطف لسبب أو آخر بسبب ما تحكمه الظروف المحيطة بنا فهؤلاء سواء كانوا دعاة أو خطباء أو غيرهم من المتحمسين فيجب احتواؤهم ليخرجوا من نهج الشدة والتطرف إلى خيار الاعتدال والتسامح ويخرجوا من سراديب الظلام إلى ساحات الضياء والنور.

لقد كشفت القائمة الأخيرة بتعدادها الكبير أن العنف مازال خطرا قائما وأن المؤهين للانخراط في أعمال العنف قد يزداد ويجب عدم الركون فحسب للنجاحات الأمنية والتي تؤدي نتائج على الأمد القريب ولكن طالما أن هناك مصادر تغذي العنف أيديولوجيا وفكريا وماليا فإن مسلسل قوائم الموت قد يستمر طالما لم نفع على ممكن المشكلة.

# مستقبل الأجيال القادمة وتباعد الثقافات أسسها سياسة التعليم

## الصراع بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية

تأكيداً للقناعة الحقيقية للمبدأ العام التي تم عليها تقسيم العالم إلى عالم متطور، نام، وأقل نمواً كان الأساس المعياري هو العلم باعتبار أن التدفق الأزلي للمعرفة هو العمود الحامل لتقدم وارتقاء الوعي الإنساني والنهوض بالأمة كما يمثل العصب الرئيس والأهم لتدعيم وترسيخ القوى والحضور على خارطة الأمم المتقدمة.

فتوافق الفكر والعلمي والتطور العلمي والسفر إلى المستقبل وبناء الإنسان العصري الجديد يحتم بالضرورة تأسيس نهج تعليمي متواز مترجم لكافة تغيرات البيئة الاقتصادية ومواكب لركب العالم المتطور وسوق العمل.

## فالواقع يحتم علينا (الإزمية التعليم) بمناهج تعليمية تبرز كافة قدرات وإمكانات طلابنا للخروج من بوتقة الجهل، والتخلف عن الثورات العلمية (ثورة المعلومات، وثورة

## الانصالات).



خالد علي سعيد الصويغ

جاءت كل ثورات العالم لتضمن حقوقاً متساوية في المواطنة ولتكتل للجميع حق التعليم المتميز والعدل والنهج والإمكانات وفي العيش الكريم بعيدا عن المنظور العام (غني، فقير، مسئول، غير، قادر، عاجز) ولتنمية وتطوير مهارات أولادنا وتأهيلهم تأجيلا بعيدا يضمن لهم الخروج من ظلمة الجهل والانتقال إلى سوق العمل أسوة بالآولاد القادر أهاليهم على تدريسهم في المدارس الخاصة التي تدرس فيها اللغات والمهارات ويظل أبناء البسطاء محرومين من تلقي كافة العلوم والثقافات بسبب بساطة لانهم اولاد متوسطي الدخل وقرءاء البلاد وغير مسموع لهم بأن يحملوا لأبنائهم بمستقبل زاهر خارجين عن نطاق الوهن والمساهمة في تنمية الوطن وهذه الفتوى تصل في حدود 80 % من المجتمع اليمني والتي هي غير قادرة على التعليم في المدارس الخاصة المكلفة.

يجب على الدولة والمستولين في سلك التربية والتعليم القيام بتعديل السياسة التعليمية لتكفل للجميع الحدائق بقطار التطور والنمو وحتى لا يكون العلم حكرا لأولاد الأغنياء وأهل الغزوة والتفوق وعلى أن يحظى كل أبناء هذا الوطن بشكل متساو ومتوازن في تلقي المعرفة بنفس النهج والإمكانات والأسلوب والأداء ليفضي على مجمل الإبداعات والا يكون البسطاء بعيدين عن راحة التطور والابتكارات العلمية الحديث.

إن بقا هذا السياسة في التعليم الحكومي هو عنوان صريح وعنصر أساسي لتكريس الظلم والجهل ويساهم بشكل مباشر في هدر القدرات وتنامي الجهل. بالرغم من معرفة الجميع بأن هناك ميزانية ضخمة ترصد سنويا من ميزانية الدولة لوزارة التعليم وكذا من ميزانية إضافية لهذا السلك الهام.

ويطوق على السطح السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه لماذا لا تدرس اللغات وبالأخص اللغة الانجليزية والمهارات من

السنة الدراسية الأولى في المرحلة الأساسية أسوة بالمدارس الخاصة؟ قد يلتمس بعض التربير العذر أن هذا الشيء معمول به في بعض الأقطار العربية، إذا السؤال أيضا يوجه إليهم الا انه غاب عن البعض أو تناسى التفاوت في القدرات المعيشية للمواطن والامتيازات التي يحصل عليها المواطن في هذه الأقطار ولهذا السبب وقد أغفلوا جوانب الاذخار والأهم من ذلك لما لا نتمتع الأفضل ولماذا لانقرن أنفسنا بمصاف الدول المتقدمة والذين سبقونا بأجيال في مجال العلم والمعرفة؟

عدم تهيئة فضول إضافية جديدة لإعادة توزيع العدد الهائل في الفصول الدراسية باستيعاب قانوني وعادل ليسمح للجيل إيصال المعلومة ومعرفة مستوى الجاذب لتحديد المستويات والمتابعة الوثيقة لرفع مستوى الطلاب وتلافى القصور وتمكين الطلاب من تلقي المعرفة الأمر الذي سوف يساعد على خلق جودرسي إيجابى.

عدم وجود تأهيل دوري لهيئة التدريس لتأخذ الجانب المستحدث لجوانب التربية وأساليب التعليم.

عدم إطلاع أولياء الامور على مستويات ابحاثهم وحتمهم على مساعدة المعلم في